



لا يحق المكر
السبي الأباهله!!

أحمد ناصر الشريف

تجار يعترفون بـ «ارتضاع» جائر.. ولكنهم يؤكدون: «لا نعرف السبب»!

الأسعار.. إلى أين؟!

• يبدو هذا المواطن مضطراً إلى انضاق مزيد من المال في ظل تباطؤ نمو إنتاج الحبوب المحلي وارتضاع الأسعار العالمية التي سببت نقصاً في الغذاء في ثمان وعشرين دولة فقيرة حول العالم هذا العام وذلك حسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

استطلاع/ عبد الكريم الشليف

الوتاري: أسعار المواد الأساسية ارتفعت هذا الأسبوع
الصناعة والتجارة: المتلاعبون يزيدون الأمر سوءاً (٢)
حماية المستهلك: ارتفاع دون سبب موضوعي

من المعروف أن أسعار القمح ارتفعت في جميع أنحاء العالم إلى أعلى مستوياتها خلال الأشهر القليلة الماضية ويات المستهلك الضحية الأولى لتحمل هذه التكاليف بعد ارتفاع سعر الدقيق بنسبة تراوحت بين ثلاثين وأربعين في المائة لكن مفارقة الأرقام والارتفاعات تبقى في أن اليمن يتمتع بمناخات زراعية متعددة بين السهول والهضاب والوديان، ومع ذلك فهي تعاني أزمة حادة في إنتاج القمح بعد أن بلغ استهلاكها أكثر من ثلاثة ملايين طن من القمح ولأن الإنتاج المحلي من القمح لا يغطي سوى نسبة ٥٪ من حجم الاستهلاك فإن فاتورة القمح ارتفعت إلى قرابة ٧٠ مليار ريال يمني.

أزمة عالمية

واقع إنتاج القمح في العالم كان عرضة للتناقص الواضح خلال الأعوام الماضية الذي يرجع بحسب إحصائيات إلى عدة أسباب منها ظهور محاصيل نقدية منافسة للقمح وتعرضه للضغوطات البيئية والحيوية والتي عملت على انخفاض إنتاجيته على المستوى الدولي والذي ترك أثراً بالغاً على مستوى الدول المستوردة.

ومن ذلك صعوبة الحصول على الكميات المطلوبة من القمح وإن تم ذلك فلن يكون في الوقت المناسب ويكون بأسعار مرتفعة، وقد تعمل الدول المستوردة على البحث عن مصادر تكون فيها نوعيات القمح متدنية وبأسعار مرتفعة.

على المستوى الدولي

قد يتركز إنتاج وتسويق القمح في قارة معينة أو دولة يكون لها القوة في فرض الأسعار التي تراها، حيث كان قد تسارع إيقاع واردات القمح إلى شمال أفريقيا خلال الثلاثة أشهر الماضية فلجأ المغرب إلى السوق جراء الجفاف الذي ينتظر أن يغذي مزيداً من المشتريات بينما استغلت مصر ضعف الدولار للقيام بعملية شراء كبيرة، وأعلنت تونس عن مناقصة لشراء (١٢٥) ألف طن من القمح المطون في حين تفضي زيادة واردات إلى ارتفاع حاد في الأسعار العالمية، وصعدت أسواق العقود الآجلة الأوروبية للقمح إلى مستويات مرتفعة لعقود التداول خلال الفترة وواصل القمح الأمريكي في بورصة مجلس شيكاغو للتجارة مكاسبه عقب ارتفاعه نحو ٤٪، غير أن مصادر الصناعة قالت إن ارتفاع حجم المحاصيل في الجزائر وتونس ربما يحد من الشحنات إلى المنطقة.

وأكد المكتب الوطني المهني للحبوب في المغرب شراء (٢٤٣) ألف طن من القمح اللين الأمريكي ومن المتوقع ارتفاع واردات لثلاثة أمثاله هذا العام إلى ثلاثة ملايين طن بعدما عصف جفاف حاد بالإنتاج.

كما قدرت الحكومة المغربية حجم إنتاج الحبوب بواقع ٢,١ مليون طن في الموسم الحالي من ٩,٣ مليون طن العام الماضي.

في الساحة اليمنية

الكميات المستوردة من القمح والدقيق - يميناً - في العام الواحد تقدر بنحو (مليون و ٣٠٠) ألف طن قمح و (٢٦٠) ألف و ٧٨٢ طن دقيق، فتدفع اليمن فاتورة القمح مبالغ طائلة تقدر بنحو نصف مليار دولار سنوياً مع ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب وقلة الإنتاج المحلي، الذي تقدره الإحصائيات بنحو بلغ ٦٢٠ ألف طن من إجمالي المساحة المزروعة والتي بلغت ٦٤٣ ألف هكتار، لتصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٧,٥٪.



السلة بعد شرائها من الموردين الأصليين!

تاجر آخر يشاطره الرأي قائلاً: زاد ارتفاع الأسعار خلال هذا الأسبوع في كل المواد الغذائية وتزيد هذه الارتفاعات في مادة القمح والدقيق وفي هذه المرة الأخيرة لم يكن الأمر مقتصر على مادتي القمح والدقيق مثل الأشهر الثلاثة الماضية والتي شهدت ارتفاعاً جائراً في الماتين بسبب الارتفاع العالمي وإنما شمل ذلك كل المواد الغذائية والتي الآن لم نعرف سبب هذا الارتفاع.

دور الجهات المختصة

أفادتنا مصادر من غرفة العمليات بوزارة التجارة والصناعة أن ارتفاع الأسعار التي شهدتها بلادنا خلال هذا الأسبوع أيضاً نتيجة لارتفاعات أسعار عالمية في السلع الغذائية الأساسية على رأسها القمح والدقيق وفي بعض المواد الغذائية الأخرى ارتفاع طفيف وأن ما يعظم هذه الأمور ويزيد الطين بلة هو تلاعب من قبل بعض التجار والذين تسعى الوزارة الآن بمراقبتهم ومحاسبتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة معهم.

حماية المستهلك

جمعية حماية المستهلك كانت قد أصدرت بلاغاً صحفياً تلقت «الميثاق» نسخة منه تقول فيه إن الجمعية تابعت بقلق بالغ التصاعد الحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها القمح والدقيق والأرز والزيت والحليب ومشتقاته منذ نهاية العام ٢٠٠٦ م.

وذكر البلاغ أن الجمعية سجلت خلال الأسبوع الماضي أعلى ارتفاع في سلع غذائية تشمل بصفة رئيسية القمح والدقيق والألبان ومشتقاته من الأجبان وكذا المكرونة وزيت الطبخ والشاي بنسبة ارتفاع تتراوح ما بين ٢٠-١٠٪ دون أن يطرأ عامل موضوعي يعدد هذا يمكن أن يبرر به مستوردو ومنتجو السلع هذه الزيادة غير المتوقعة.

وقال البلاغ من خلال متابعة الجمعية الداخلية وخارجياً لسلع الاستهلاك المماثلة تبين أنه لا توجد ارتفاعات سرعية بالصورة الموجودة في بلادنا وإن كانت هناك ارتفاعات عالمية فإن تلك الارتفاعات تحدث بين حين وآخر فقط وفي سلع استهلاكية قليلة جداً معروفة للجميع، وذكر أن الحكومة كانت قد أصدرت قراراً تلزم بها التجار بالاشهار السعري للسلع إلا أننا لم نر أي إجراء صارم يوقف هذا الاستهتار اليومي بحقوق المستهلكين، وهدرت الجمعية في بلاغها من مغيبة استمرار تصاعد أسعار السلع الأساسية في ظل غياب واضح للجهات المعنية وتذكر المستوردين والمنتجين بمسئوليتهم تجاه التبعات الخطيرة لهذه الارتفاعات السعري التي تقضي يوماً إثر يوم على أي أمل لدى المستهلك في الحصول على فرصة للحياة بدون منغصات.

غياب الرقابة يفاقم الأزمة

تؤكد تلك الإحصاءات أن حجم الفجوة بين الإنتاج الزراعي والنمو السكاني مازالت واسعة وتستمر حتى (٢٠١٥) لأن الإنتاج الزراعي لا يتعدى النمو فيه ٥٪ سنوياً والواردة من هذه المحاصيل تستعمل إلى ٤٪ وسيكون نصيب الأسد للقمح حيث تمثل الفجوة بين المنتج والطلب حوالي ٩٢٪ والتي ستكلف البلاد أموالاً طائلة كون أسعار الحبوب سترتفع بشكل عام والقمح بشكل خاص والذي من المتوقع أن تصل بحلول عام ٢٠١٠م إلى ما نسبته ١٨٪ في الوقت الذي يصل إجمالي إنتاج الحبوب في اليمن إلى حوالي ٨٠٦ آلاف طن عام ٢٠١٥م فيما يقدر الاستهلاك المحلي بنحو ٤,٣ مليون طن وبالتالي ستكون واردات ٣,٥ مليون طن.

ارتفاع طارئ

خلال هذا الأسبوع شهدت السوق اليمنية ارتفاعاً شديداً في أسعار المواد

